بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير مدقق الحسابات الخارجي المستقل

السادة / رئيس وأعضاء المجلس البلدي-بلدية نابلس- المحترمين،
نابلس – فلسطين
تقرير مدقق الحسابات المستقل حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لبلدية نابلس التي تم إعدادها من قبل البلدية على الأساس النقدي، والتي تتكون من بيان المركز المالي النقدي كما في 31 كانون الأول 2021 وبيان الأداء المالي، وبيان مقارنة الأداء المالي الفعلي مع الموازنة التقديرية المصدقة وبيان الأنشطة والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2021 والإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات حول البيانات المالية والملحقات.

في رأينا فإن القوائم المالية تظهر بصورة عادلة، المركز النقدي للبلدية وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في 2021/12/31 وفقاً للأساس النقدي ولمتطلبات قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية المطبق في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لإبداء رأينا.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق الخاصة بنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وتوصف مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير بمزيد من التوضيح ضمن قسم مسؤوليات المدقق لتدقيق البيانات المالية في تقريرنا.

نحن مستقلون عن البلدية وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين بالإضافة الى المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الواردة في مدونة قواعد السلوك المهني الصادرة عن مجلس مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

نحن نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساساً معيناً لرأينا.

لقد اظهرت خلاصة أعمال التدقيق التي قمنا بها ومراجعة المستندات الثبوتية التي حصلنا عليها، أو العينات التي قمنا بمراجعتها المركز النقدي للبلدية وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في 2021/12/31 وفقاً للأساس النقدي.

أمور التدقيق الرئيسية

هي تلك الأمور التي تعتبر، وفق حكمنا وتقديرنا المهني، أنها الاكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي صياغة رأينا بشأنها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالإضافة الى المسألة المبينة في قسم أساس الرأي، فقد حددنا الأمور المبينة في ملحق رقم (3) على أنها أمور التدقيق الرئيسة التي يتعين الابلاغ عنها في تقريرنا والإجراءات المتبعة بشأنها.

يُعد التزامنا بمسؤولياتنا التي تم وصفها في قسم مسؤوليات المدقق حول تدقيق القوائم المالية في تقريرنا بما يتعلق بهذه الأمور.

Jenin : Abu Baker St. - Al-Qods Univer. Building
جنين - شارع أبو بكر - عمارة جامعة القدس / سابقا - الطابق الثاني
Tel. 04-2504924 * Fax. 04-2505365 P.O.Box. 180
تلفون : ٠٤/٢٥٠٤٩٢٤ * فاكس : ٠٤/٢٥٠٥٣٦٥ ص.ب. (١٨٠)
email :- s_sdahbour@yahoo.com
بريد إلكتروني : s_sdahbour@yahoo.com

مسؤولية البلدية عن القوائم المالية

إن البلدية مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للأساس النقدي، وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بنظام رقابة داخلية تجده ضرورياً يمكنها من إعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ غير مقصود.

كما أن البلدية مسؤولة عن تقييم قدرة البلدية على الاستمرار في تقديم خدماتها، والإفصاح حيثما كان ذلك مناسباً عن المسائل ذات الصلة بقدرة البلدية على تقديم خدماتها وعن استخدام أساس مبدأ الاستمرارية في المحاسبة أو وقف العمليات أو ليس لديها أية بدائل حقيقة إلا القيام بذلك.

إن البلدية مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية مأخوذة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقريرنا حولها الذي يتضمن رأينا الفني. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالي من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف يؤدي دائما للكشف عن الاخطاء الجوهرية عند وجودها، ويمكن للأخطاء أن تظهر بسبب احتيال أو بسبب خطأ مرتكب، وتعتبر جوهرية إذا كان يتوقع منها أن تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين لهذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق فنحن نمارس الحكم المهني ونستخدم الشك المهني من خلال التدقيق، بالإضافة إلى أننا نقوم ايضاً:

أ- بتحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناشئة عن احتيال أو عن خطأ، ونصمم وننفذ إجراءات تدقيق للرد على تلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا. إن الخطر من عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناشئة عن الاحتيال أكبر من الخطر الناجم عن عدم الكشف عن الخطأ المرتكب، كون الاحتيال قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف مقصود للمعلومات، أو حالات غش أو تحريف، أو تجاوزات لأحكام وقواعد الرقابة الداخلية.

ب- بالحصول على فهم لعمل الرقابة الداخلية بشكل يتصل بأعمال التدقيق وذلك بهدف تصميم اجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس بهدف إبداء الرأي فيما يتعلق بفعالية الرقابة الداخلية لدى البلدية.

ج- بتقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتعبة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة والإيضاحات المتعلقة بها.

د- باستخلاص مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية استناداً لأدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هنالك حالات من عدم التيقن بوجود أحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البلدية على الاستمرار في تقديم خدماتها كمنشأة مستمرة، وفي حال تم الاستخلاص بوجود مثل هذه الحالات، فنحن مطالبون بأن نلفت انتباه الإدارة ضمن تقريرنا كمدققي حسابات إلى الإفصاحات والإيضاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات والإيضاحات غير كافية، فنحن مطالبون بتعديل رأينا، كما أن استخلاصنا يعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها لغاية تاريخ تقريرنا كمدققي حسابات، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعل البلدية تتوقف عن الاستمرار في تقديم الخدمات كبلدية مستمرة.

ه- بتقييم العرض العام وبنية ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل للبيانات المالية.

و- التواصل مع البلدية حول نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

ز- ابلاغ البلدية بالأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية. كما أننا نصف هذه الأمور في تقرير المدقق ما لم تحظر القوانين أو الأنظمة الافصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما نحدد في حالات نادرة جداً أنه لا ينبغي الابلاغ عن هذه المسائل ضمن تقريرنا، لأن الآثار السلبية تفوق منافع المصلحة العامة المتحققة عن ذلك الابلاغ.

Jenin : Abu Baker St. - Al-Qods Univer. Building
جنين - شارع أبو بكر - عمارة جامعة القدس / سابقا - الطابق الثاني
Tel. 04-2504924 * Fax. 04-2505365 P.O.Box. 180
تلفون : ٠٤/٢٥٠٤٩٢٤ * فاكس : ٠٤/٢٥٠٥٣٦٥ ص.ب. (١٨٠)
email :- s_sdahbour@yahoo.com
بريد إلكتروني : s_sdahbour@yahoo.com

معلومات أخرى

إن البلدية مسؤولة عن المعلومات الأخرى، والتي تتكون من تقرير الإدارة وتقرير لجنة التدقيق والرقابة وأية معلومات أخرى مطلوبة بموجب قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئات المحلية الفلسطينية.

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال استنتاجات التأكيد فيما يخص ذلك.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتضارب بشكل كبير مع البيانات المالية أو مع معرفتنا التي تم الحصول عليها في عملية التدقيق أو يبدو بخلاف ذلك أنها تشتمل على أخطاء جوهرية، وإذا استنتجنا بناءً على اجراءات التدقيق التي نفذناها أنه توجد أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الاخرى، يتوجب علينا الابلاغ عن تلك الحقيقة.

المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

خلافاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام فان البلدية تستخدم المعايير والانظمة والمعايير المحلية، والمتمثلة في استخدام الاساس النقدي في تسجيل معاملاتها المالية، مع العلم أنها تستخدم اساس الاستحقاق في اثبات بعض البنود المالية وخاصة المرتبط بالذمم المدينة والذمم الدائنة والمستحقات والأصول والمخازن، كذلك بعض الانشطة التشغيلية مثل ادارة الاملاك المؤجرة والنفايات والمياه والكهرباء المتبقية كذمم على المواطنين.

ووفقاً للمعلومات والإفصاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا، وعدا عما أشرنا إليه في تقريرنا وفي أساس رأينا وأمور التدقيق الرئيسية التي أشرنا لأبرزها، فإن البلدية لم تقع خلال السنة المالية في مخالفات جوهرية للأحكام والتشريعات أو لمتطلبات قانون رقم (1) لسنة 1997 بشأن الهيئة المحلية الفلسطينية على وجه يؤثر بشكل جوهري في نشاط البلدية أو في مركزها المالي.

مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف التي مرت بها المنطقة بسبب جائحة كورونا (COVID19) والآثار المالية والاقتصادية المترتبة عليها.

أما بخصوص القضايا القانونية المنظور فيها أمام المحاكم الفلسطينية، فإن البلدية لا تحتفظ بسجل يبين تلك القضايا أو التوقعات بشأنها.

ملاحظة: تدقيق البيانات المالية للسنوات السابقة:

إن آخر بيانات مالية تم تدقيقها من قبل مدقق حسابات خارجي آخر مستقل تتعلق بالسنة المالية المنتهية في 2020/12/31م، وأصدر المدقق رأياً حولها بتاريخ 2021/09/16م.

إن المسؤول عن تدقيق هذه العملية والذي قام بالتوقيع على تقرير مدقق الحسابات المستقل هو مدقق الحسابات القانوني والشريك المسؤول في مؤسسة دحبور لتدقيق الحسابات المدقق سامي محمد دحبور.

مؤسسة دحبور لتدقيق الحسابات
مدقق الحسابات الخارجي المستقل
سامي محمد دحبور
إجازة رقم 109/98
نابلس في 2022/08/29م

سامي محمد دحبور
مدقق حسابات قانوني
رقم ٩٨ / ١٠٩

Jenin : Abu Baker St. - Al-Qods Univer. Building
Tel. 04-2504924 * Fax. 04-2505365 P.O.Box. 180
email :- s_sdahbour@yahoo.com
جنين - شارع أبو بكر - عمارة جامعة القدس / سابقا - الطابق الثاني
تلفون : ٠٤/٢٥٠٤٩٢٤ * فاكس : ٠٤/٢٥٠٥٣٦٥ ص.ب. (١٨٠)
البريد إلكتروني : s_sdahbour@yahoo.com

بيان (أ)

وزارة الحكم المحلي
بلدية نابلس
نابلس – فلسطين

بيان الايرادات والمصروفات والوفر المتراكم (بدون المنح العينية) للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول 2021

	بيان/ إيضاح	2020	2021
الايرادات			
إيرادات أنشطة البلدية / الادارة	4	40,949,510	53,559,454
إيرادات الهندسة	5	21,446,064	15,986,844
إيرادات المنح والهبات	6	6,626,386	4,480,466
ايرادات الصحة	7	10,307,144	10,977,298
إيرادات محطة التنقية	8	1,928,157	2,375,157
إيرادات منتزه سما نابلس	9	424,810	694,150
ايرادات المياه والصرف الصحي	10	33,236,727	38,003,302
ايرادات سوق الخضار	11	1,051,644	2,485,160
ايرادات الكراجات	12	383,025	632,303
ايرادات مركز الطفل الثقافي	13	59,280	81,802
ايرادات المكتبة	14	7,719	10,791
إيرادات اسعاد الطفولة	15	53,197	103,890
إيرادات مركز نابلس الثقافي	16	20,380	24,443
إيرادات المسلخ	17	1,362,648	1,610,512
إيرادات المجمع التجاري		2,493,032	1,976,162
مجموع الايرادات		120,349,723	133,001,734
المصروفات			
مصاريف انشطة البلدية / الادارة	18	13,296,651	13,388,677
مصاريف قسم المحاسبة	19	6,158,011	6,221,079
مصاريف قسم الصحة	20	19,783,011	21,427,781
مصاريف قسم الهندسة	21	16,321,185	14,980,983
مصاريف قسم الامن والاطفاء	22	4,514,214	4,615,234
مصاريف قسم المكتبة	23	1,808,745	1,835,630
مصاريف قسم الميكانيك	24	2,940,484	2,944,293
مصاريف سوق الخضار	25	1,516,269	1,619,865
مصاريف قسم المياه والصرف الصحي	42+26	33,512,581	35,797,800
مصاريف المسلخ البلدي	27	1,983,261	2,042,991
مصاريف قسم الحركة	28	5,718,733	6,028,613
مصاريف قسم الحراسة	29	5,712,115	6,050,819
مصاريف محكمة البلدية	30	351,663	300,237
مصاريف الطفل الثقافي	31	342,841	359,703
مصاريف اسعاد الطفولة	32	398,612	379,983
مصاريف محطة التنقية	42+33	3,015,033	3,258,793
مصاريف مركز نابلس الثقافي	34	543,662	563,803
مصاريف منتزه سما نابلس	35	142,873	89,095
مصاريف المنح والهبات	36	5,365,215	818,352

يتبع بيان (أ)

	بيان/ إيضاح	2020	2021
مصاريف رأسمالية	37	2,900,770	1,904,354
مصاريف تطويرية	38	7,094,513	6,908,973
مصاريف ادارية وعمومية	39	5,117,744	5,339,303
مصاريف مجمع الكراجات		51,962	---
مجموع المصاريف بعد التعديلات		138,590,148	136,876,361
الوفر (العجز) من الأنشطة – بعد التعديلات على عام2020		(18,240,425)	---
تعديلات سنوات سابقة (كهرباء الضخ ومياه التنقية 2020)	42	17,773,226	---
الوفر (العجز) من الأنشطة خلال العام		(467,199)	(3,874,627)
رصيد النقد والنقد المعادل أول السنة		20,995,884	19,743,187
يضاف التغير على السلف والتأمينات والودائع للسنة الحالية	40	(785,498)	10,127,800
رصيد النقد والنقد المعادل آخر السنة	41	19,743,187	25,996,360

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا البيان

- المبالغ المقيدة والمخصصة:

- هناك العديد من الأرصدة المتوفرة في الحسابات البنكية للسنة المالية 2021م مقيدة أو مخصصة، ولا يحق للبلدية التصرف فيها إلا لغايات محددة، وقد بلغت تلك الأرصدة 23,814,706 شكيل بمختلف العملات وفي مختلف البنوك، منها 20,601,176 شيكل أرصدة ودائع لمواجهة تقاعد الموظفين.
- مدرج في ملحق رقم (2) تفصيل بالمبالغ الواردة في إيضاح (3)، مع الإشارة للحسابات المقيدة والمخصصة.